

الأمانة العامة للحكومة تعزز قدراتها المؤسسية في مجال الترجمة القانونية

*-**-*

وعيا منها بأهمية الترجمة القانونية في إبراز التطور الذي يشهده التشريع المغربي وبالنظر إلى دورها في توسيع دائرة الولوج للمنظومة القانونية لاسيما من قبل المستثمرين والباحثين الأجانب وعموم المتتبعين، عملت الأمانة العامة للحكومة على تعزيز مواردها البشرية المتخصصة في هذا المجال من خلال توظيف سبعة أطر مترجمين منهم أربع سيدات، خريجي مدرسة الملك فهد العليا للترجمة سيساهمون في مواصلة تفعيل هذا الورش.

ولأن الترجمة القانونية تحتاج لدقة وموثوقية عالية، حرصت الأمانة العامة للحكومة، تحت إشراف السيد الأمين العام للحكومة، على إعداد برنامج إدماج متكامل لفائدة المترجمين من أجل تمكينهم من التعرف عن كثب على اختصاصات مجال اشتغال هذه المؤسسة ذات الطابع الخاص وكذا تملك تقنيات الترجمة القانونية وخصوصياتها وذلك في إطار تكوينات تهم الجانبين النظري والتطبيقي لهذا المجال.